وفي سنة ١٩٦٠ ، وكنتيجة لتحقيق قامت به دائرة الواردات المحلية ، أعيد تنظيم الهيكل التنظيمي للجهاز الصهيوني في الولايات المتحدة (انظر ادنـــاه ، القسم ب ، شهادة فولبرايت) . فقد ألغت الوكالة اليهودية لاسرائيل تسجيلها كوكيل أجنبي ، موحية بذلك أنها كفت عن نشاطات سياسية معينة ، من شأن استمرارها أن يؤدي الى خسارة وضعها كمؤسسة معفاة من الضرائب ، وأعادت تنظيم نفسها « لتفي بمتطلبات دائرة الواردات المحلية الخاصة بالمنظمات الاهلية العاملة فيما وراء البحار »(٨٣) . وأوجدت مكانها ، الوكالة اليهودية ـــ القسم الاميركي ، وجرى تسجيلها للقيام بنشاطات الوكالة اليهودية ـــ القدس ، في الولايات المتحدة .

ان الذي دفع الى التحقيق وما تلاه من اعادة ترتيب الجهاز الصهيوني ، هو ، بالدرجة الاولى ، اكتشاف نقل كميات كبيرة من أموال النداء اليهـــودي الموحد ، لدعم **أحزاب سياسية** في اسرائيل . فخلال الفترة من ١٩٥١ الى ١٩٥٩ ، جرى توزيع ثمانية عشر مليون دولار (١٨،٠٠٠،٠٠٠) من أموال النداء اليهودي الموحد على تلك الجماعات السياسية في اسرائيل(٨٤) . وذكرت وكالة التلغراف اليهودية ، وهي وكالـــة اخبارية واعلامية تابعة لـ م ص ع/و ي ، أن اعادة التنظيم قد جرت اخيرا ، واوقفت المعونات في سنة ١٩٦١ ، حتى تستطيع منظمات جمع الاموال أن تحتفظ بوضع الاعفاء مـــن الضريبة في الولايات المتحدة(٨٥) .

ان الاساس الذي يقوم عليه الدعم المالي المقدم من النداء اليهودي الموحد (ن.ي.م) الى الاحزاب السياسية الاسرائيلية ، مستمد من اتفاقية ، توصل اليها بعد اقامة الدولة بين ن.ي.م والاحزاب، تمتنع الاخيرة بموجبها عن ادارة حملات جباية مستقلة في الولايات المتحدة ، اذا قدم ن.ي.م مبلغا محددا من المال لدعمها(٨٦) . ورغم الزعم بأن المعونات قد توقفت عام ١٩٦١ ، فان ن.ي.م مستمر في دعم تلك الجماعات السياسية في اسرائيل من خلال الوكالة اليهودية ـــ القدس . وتقوم الوكالة بهذا بتخصيصها مبالغ معينة من أجل « المشروعات الانشائيـــة » للاحزاب السياسيـــة ، عبر المنظمات العالميـــة التابعة للاحزاب(٨٧) . ان المنظمات العالمية ببساطة هي أنابيب تمر عبرها أموال ن.ي.م لتصل في النهاية الى الجماعات السياسية الاسرائيلية(٨٨) .

وهذه الوسيلة نفسها تستخدمها أيضا الوكالة اليهودية ـــ القسم الاميركي التي تدعمها الوكالة اليهودية في القدس الممولة من قبل ن.ي.م . وعلى سبيل المثال ، اشار القسم الاميركي في بيان التسجيل الالحاقي المقدم في حزيران ١٩٧١ ، بموجب قانون تسجيل الوكالات الاجنبية المعدل لعام ١٩٣٨ ، الى ان مبالغ معينة قد منحت للاتحاد العالمي للصهيونيين العموميين(٨٩) ، والى المنظمة العالمية لحزب الاحرار الاسرائيلي . فاذا كانت هذه الاموال قد استلمت أساسا من وكالة القدس ، التي تلقت على الاقل جزءا منها من ن.ي.م(٩٠) ، فان ن.ي.م يدعم الاحزاب السياسية الاسرائيلية عبر توصيلة الوكالات اليهودية .

وبالاضافة الى كشف الاغراض غير الخيرية بشكل واضح ، والسياسية بصورة كلية ، التي تنفق عليها أموال ن.ي.م ، فان اعادة التنظيم المفتعلة عام ١٩٦٠ ، وشهـــادة فولبرايت التي تلت ذلك بعد ثلاث سنوات ، قد أظهرت علاقة موكل ـــ وكيل بين الوكالة اليهودية لاسرائيل ش.م والوكالة اليهودية ـــ القدس على التوالي . فاذا كانت الطبيعة الحقيقية لهذه العلاقة لم تتغير ، كما تشير الى ذلك الشهادة والتطورات اللاحقة ، فان مسألة اعفاء النداء اليهودي الموحد من الضرائب ، قد نضجت الآن لاعادة النظر فيها قضائيا وحكوميا .

ان مسألة من الذي يسيطر حقيقة على الاموال التي تجمع في الولايات المتحدة (أي من هو الموكل ومن هو الوكيل) سيتم تقصيها بشكل أوفى في الاقسام ب ، ج و د .